

دور إدارة المخاطر المصرفية في تعزيز مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية
The Role of Banking Risk Management to enhance Governance Principles

د. عبدالفتاح عثمان العربي
أستاذ مشارك جامعة بنغازي
فتيحة أمد السيد السيلي
بأثة في مجال التمويل والمصارف
Abdelfatah.244@gmail.com Fathiya.alsilini1993@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026-06-02 تاريخ القبول: 2026-06-09 تاريخ النشر: 2026-06-27

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور إدارة المخاطر المصرفية في تعزيز مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة وُزعت على متخذي القرار في عدد من المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة بنغازي، شملت مصرف الوحدة، ومصرف الجمهورية، والمصرف التجاري الوطني، ومصرف الصحاري. وتم تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية SPSS، مع توظيف الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لاختبار فرضيات الدراسة. أظهرت النتائج وجود دور إيجابي وفعال لإدارة المخاطر المصرفية في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية. كما كشفت النتائج أن مبدأ الإفصاح والشفافية جاء في المرتبة الأولى من حيث تأثيره بممارسات إدارة المخاطر، يليه مبدأ حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين، ثم مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة. كذلك لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى المؤهل العلمي أو التخصص أو سنوات الخبرة أو المركز الوظيفي، في حين ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى المصرف محل الدراسة. كما اوصت الدراسة بتعزيز الوعي بمبادئ الحوكمة المصرفية ودور إدارة المخاطر من خلال البرامج التوعوية والتدريب المستمر للعاملين بالمصارف

الكلمات المفتاحية:

إدارة المخاطر المصرفية، الحوكمة المصرفية، مبادئ الحوكمة المصرفية.

Abstract:

This study aimed to examine the role of banking risk management in enhancing corporate governance principles within Libyan commercial banks. The study adopted a descriptive-analytical approach using a questionnaire administered to decision-makers in a number of Libyan commercial banks operating in Benghazi, including Wahda Bank, Jumhouria Bank, National Commercial Bank, and Sahara Bank. Data were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS), employing both descriptive and inferential statistical techniques to test the study hypotheses.

The findings revealed that banking risk management plays a positive and significant role in strengthening corporate governance principles. The results further indicated that the principle of disclosure and transparency ranked first in terms of its association with risk management practices, followed by the protection of customers' and investors' rights, and then the existence of an effective governance framework. In addition, no statistically significant differences were found in respondents' perceptions attributable to educational qualification, field of specialization, years of experience, or job position. However, statistically significant differences were identified according to the bank under study. The study recommended enhancing awareness of banking governance principles and the role of risk

management through awareness programs and continuous training for bank employees.

Keywords: Banking risk management, banking governance, banking governance principles

أولاً: المقدمة

شهد القطاع المصرفي تطوراً كبيراً تمثل في تنوع أنشطته، واعتماده المتزايد على التكنولوجيا المالية، إضافة إلى إزالة العديد من القيود التي كانت تحدّ من قدرة المصارف على الاستفادة من هذه التطورات. كما ساهمت عوامل أخرى، مثل العولمة المالية، في تعزيز هذا التحول، لكنه في الوقت ذاته زاده تعقيداً، مما استوجب تركيزاً أكبر على إدارة المخاطر المصرفية. وقد نال هذا الموضوع اهتماماً واسعاً من قبل المتخصصين في القطاع المصرفي، سعياً لوضع استراتيجيات فعّالة لمواجهة تلك المخاطر المتزايدة. (القنطري، 2025)

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تواجه المصارف تحديات كبيرة في تطبيق إدارة مخاطر فعّالة تدعم وتعزز هذه المبادئ الحوكمة. وتكمن مشكلة الدراسة في غياب فهم واضح للدور الذي يمكن أن تلعبه إدارة المخاطر المصرفية في تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وفق معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل هذه المصارف الليبية.

وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

ما دور إدارة المخاطر المصرفية في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية الليبية؟

ويتفرع منه معرفة دور إدارة المخاطر في تعزيز أبعاد الحوكمة المتمثلة في: الإطار الفعّال للحوكمة، وحماية حقوق المتعاملين والمستثمرين، والمعاملة العادلة والمتساوية، ودور أصحاب المصالح، والإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة.

كما هدفت الدراسة إلى التحقق مما إذا كانت آراء أفراد العينة تختلف باختلاف خصائصهم الديموغرافية والوظيفية.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المخاطر المصرفية في تعزيز مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية بمدينة بنغازي، من خلال تقييم مدي توفر إطار فعال للحوكمة، حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين، وتعزيز العدالة والشفافية والافصاح، بما يساهم في دعم مسؤوليات مجلس الإدارة وتحقيق مصالح اصحاب المصلحة.

رابعاً: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في إبراز دور إدارة المخاطر المصرفية في تعزيز مبادئ الحوكمة بالمصارف الليبية العامة بمدينة بنغازي، من خلال إثراء المعرفة العلمية وتوفير إطار مرجعي للدراسات المستقبلية. كما تساهم عملياً في تقديم توصيات تساعد على تطوير السياسات والإجراءات المصرفية، وتعزيز الشفافية والاستقرار المؤسسي، وتحسين كفاءة إدارة المخاطر بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

خامساً: فرضيات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الفرضيتين الآتيتين:

1. لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المصرفية في تعزيز مبادئ

الحوكمة المصرفية بالمصارف التجارية الليبية، ويشمل ذلك جميع أبعاد الحوكمة محل الدراسة .

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول دور إدارة

المخاطر المصرفية في تعزيز مبادئ الحوكمة تعزى للخصائص الديموغرافية والوظيفية، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي، والمصرف.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: الدراسات السابقة

1- تناولت دراسة بوخمادة (2014) بعنوان "المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ حوكمة المصارف: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف في ليبيا" دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة بالمصارف الليبية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات من خلال استبانة وُزعت على (75) مراجعاً داخلياً بالمصارف العاملة في مدينة بنغازي، كما استخدمت برنامج (SPSS) لتحليل البيانات. وأظهرت النتائج وجود تأثير معنوي للميثاق الأخلاقي للمراجعة الداخلية على حوكمة المصارف، وأن تطوير معايير المراجعة الداخلية يسهم في تحسين مستوى الحوكمة. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الالتزام بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية من خلال التدريب المستمر، ومتابعة تطوير تطبيقات المراجعة الداخلية، إضافة إلى تعزيز دور مصرف ليبيا المركزي في متابعة التزام المصارف بمبادئ الحوكمة ونشر ثقافتها.

2- تناولت دراسة اسميو والفضلي (2019) بعنوان "دور دليل الحوكمة في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي: دراسة محتوى دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي" دور دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي في الحد من الفساد المالي بالقطاع المصرفي الليبي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب تحليل المحتوى لتحليل بنود دليل الحوكمة. وأظهرت النتائج أن متطلبات الدليل تسهم في الحد من الفساد المالي والإداري بنسبة (72%). كما أوصت الدراسة بإعادة النظر في بعض بنود الدليل، خاصة ما يتعلق بحقوق المساهمين والمتطلبات الأخرى، إلى جانب إجراء المزيد من الدراسات باستخدام مناهج بحثية مختلفة لتعزيز المعرفة في هذا المجال.

3- تناولت دراسة قطراني (2016) بعنوان "دور إدارة المخاطر في تفعيل الحوكمة البنكية في ظل متطلبات بازل 3: دراسة تطبيقية على بعض وكالات البنوك التجارية بأم البواقي" دور إدارة المخاطر في تعزيز الحوكمة المصرفية في ضوء متطلبات اتفاقية بازل (3). واعتمدت الدراسة على تحليل بيانات استبانة وُزعت على (40)

موظفًا في الوكالات المصرفية محل الدراسة. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين إدارة المخاطر والحوكمة المصرفية، ولا سيما فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية ومسؤولية مجلس الإدارة. كما بينت النتائج أن المصارف التجارية الجزائرية لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب في إدارة المخاطر والالتزام بمتطلبات بازل (3). وأوصت الدراسة بضرورة تطوير أنظمة فعالة لقياس وتحديد المخاطر في المصارف التجارية بما يساهم في تعزيز الحوكمة المصرفية وتحسين إدارة المخاطر.

4- تناولت دراسة بركاني (2020) بعنوان "دور إدارة المخاطر في تطبيق الحوكمة البنكية: الإشارة لبعض وكالات البنوك التجارية بأم البواقي" دور إدارة المخاطر المصرفية في تفعيل مبادئ الحوكمة المصرفية في الجزائر. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل العلاقة بين إدارة المخاطر ومبادئ الحوكمة المصرفية، كما استعانت بطريقة المقارنة في الجانب التطبيقي بالاستناد إلى نتائج الدراسات السابقة. وأظهرت النتائج وجود دور إيجابي لإدارة المخاطر في تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية، كما بينت اهتمام الوكالات المصرفية محل الدراسة بإدارة المخاطر والالتزام بمبادئ الحوكمة. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير أنظمة فعالة لقياس وتحديد المخاطر في المصارف التجارية الجزائرية بما يساهم في تعزيز الحوكمة وتحسين إدارة المخاطر.

5- تناولت دراسة معاريف وآخرون (2019) بعنوان "الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك" دور الحوكمة في دعم وتعزيز إدارة المخاطر المصرفية باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للحوكمة في المصارف. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل الدور الذي يمكن أن تؤديه الحوكمة في ترشيد عمل إدارة المخاطر وتحقيق حوكمة المخاطر المصرفية. وتوصلت الدراسة إلى أن الالتزام بمبادئ وآليات الحوكمة يساهم في تفعيل دور إدارة المخاطر المصرفية بما يحقق أهداف المساهمين والمودعين وأصحاب المصلحة، ويعزز مستوى الثقة في القطاع المصرفي.

ثانياً: إدارة المخاطر المصرفية

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر، وبدون المخاطر تقل الأرباح أو تنعدم، وكلما قبل المصرف أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح، ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم، ليس لتجنبها بل لعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على استثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح (الأمين، 2020: 23)

ثالثاً: تعريف إدارة المخاطر المصرفية

وتعرف إدارة المخاطر المصرفية بأنها "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدتها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليه، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر" (زناقي وآخرون، 2020: 20)

رابعاً: أهمية إدارة المخاطر المصرفية:

يُعتبر قياس المخاطر بهدف مراقبتها والتحكم فيها دوراً أساسياً تقوم به إدارات المخاطر الحديثة في المصارف، حيث تُسهم في أداء عدد من الوظائف المهمة، ومنها: (السيسي، 2011: 248-249).

- تساعد في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة العمل.
- تعزيز وتطوير الميزة التنافسية للمصرف من خلال إدارة التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
- تقييم المخاطر واتخاذ تدابير التحوط المناسبة دون التأثير على ربحية المصرف.
- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية وتنويعها من خلال تحقيق توازن أفضل بين المخاطر والعائد.
- مساعدة المصرف في احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً للمقترحات الجديدة للجنة بازل، والتي ستشكل تحدياً رئيسياً للمصارف التي لا تستطيع قياس

وإدارة مخاطرها بطريقة علمية. تعتمد المتطلبات الجديدة للجنة بازل على القدرة على قياس ومراقبة مستويات الخسائر المتوقعة، بالإضافة إلى إدخال أنواع جديدة من المخاطر في الاتفاق المقترح حول كفاية رأس المال، بخلاف المخاطر المشمولة في الاتفاق الحالي.

خامساً: خطوات إدارة المخاطر:

تتضمن عملية إدارة المخاطر إجراء فحص وتحليل شامل ومفصل لجميع أنواع المخاطر. ويتم ذلك من خلال تطبيق خمس خطوات أساسية على النحو التالي: (عاطف وآخرون، 2008)

- تعريف المخاطر: تعتبر الخطوة الأساسية الأولى للتعرف على المخاطر المحيطة.
 - تقييل المخاطر: يتضمن تصنيف المخاطر وتحديد مصادرها.
 - تقييم المخاطر: يشمل تحديد عنصري الخطر، وهما الآثار المحتملة لكل خطر واحتمالية حدوثه.
 - التحكم في المخاطر: يتم من خلال تحديد الطرق المناسبة لتقليل احتمالية المخاطر وآثارها.
 - المراقبة والمتابعة الدورية: تشمل الكشف عن أي مصادر خطر جديدة أو فشل في السيطرة على المخاطر السابقة.
- سادساً: استراتيجيات إدارة المخاطر المصرفية:
- تعتبر استراتيجية إدارة المخاطر الوثيقة التي تحدد كيفية إدارتها داخل المؤسسة أو الكيان. يجب أن تأخذ في الاعتبار العناصر الخمسة الرئيسية التالية: (كندة ولوناسي، 2021).

1. التكوين الهيكلي للمنظمة: يصف هذا العنصر كيفية هيكلة المنظمة من حيث اللجان والهيكل التنظيمي، وتحديد الأدوار المتعلقة بسياسة إدارة المخاطر.
2. المساءلة والأدوار والمسؤوليات: يتناول هذا العنصر توزيع السلطة وتفويض المسؤوليات، وكيفية توزيع الأدوار المرتبطة بسياسة إدارة المخاطر.

3. أنشطة إدارة المخاطر: يتضمن هذا العنصر العمليات والمنهجيات المستخدمة في تقييم المخاطر، بالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بالرصد والمراقبة، والإنذار المبكر، والإبلاغ عن المخاطر، والمعايير المرتبطة بتنفيذ سياسة إدارة المخاطر.
 4. رصد إنجازات استراتيجية إدارة المخاطر: يتضمن هذا العنصر تقييم ما إذا كانت سياسة إدارة المخاطر تحقق نتائج فعالة كما هو مخطط له، وتحديد مدى استمرارية تأثيرها.
 5. أنشطة التأمين: تهدف سياسة الاستراتيجية إلى توفير جميع التأمينات المتاحة للمؤسسة، وضمان تحقيق التكامل في نطاق المسؤوليات.
- سابعاً: مبادئ إدارة المخاطر المصرفية:
- تتطلب فعالية وكفاءة إدارة المخاطر، ضرورة الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية لضمان إدارة جيدة للمخاطر في المصارف: (الفرجاني والتاورغي، 2021) و(مهي، 2020).
1. يجب أن يكون لدى كل مصرف لجنة مستقلة تُعرف بلجنة إدارة المخاطر، والتي تتولى إعداد السياسة العامة. بينما تتولى الإدارة المتخصصة في إدارة المخاطر تنفيذ هذه السياسات، بالإضافة إلى مراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري.
 2. يجب تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية، ويجب أن يتمتع هذا المسؤول بخبرة كافية في المجال المصرفي.
 3. ينبغي إنشاء نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل مصرف، لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر بدقة، ومعرفة تأثيرها على ربحية المصرف وملاءته الرأسمالية، بالإضافة إلى تحديد الحدود الاحترازية للائتمان والسيولة.
 4. يجب تقييم أصول كل مصرف، وخاصة الأصول الاستثمارية، كجزء أساسي من عملية قياس المخاطر والربحية.
 5. ينبغي استخدام أنظمة معلومات متطورة لإدارة المخاطر، مع وضع ضوابط أمان مناسبة لها.

6. يجب الاحتفاظ بتوثيق كتابي شامل حول طريقة عمل أنظمة المعلومات وكيفية معالجتها، مع مراجعتها بشكل دوري للتحقق من توافقها مع المعلومات المستخرجة.
 7. يجب أن تتواجد وحدة مراجعة داخلية مستقلة تتبع مجلس إدارة المصرف مباشرة، وتقوم بمراجعة جميع الأعمال والأنشطة، بما في ذلك إدارة المخاطر.
 8. من الضروري وضع ضوابط تشغيلية فعالة وصارمة في جميع قطاعات المصرف، مثل الفصل بين الوظائف والمهام، ووجود آلية لتتبع سلسلة الإجراءات والمعاملات.
 9. يجب وضع خطط طوارئ وإجراءات وقائية ضد الأزمات، مع اعتمادها من قبل المسؤولين المعنيين، للتأكد من قدرة المصرف على مواجهة أي أزمة أو عطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات، مع ضرورة إجراء اختبارات دورية لهذه الخطط.
- ثامناً: تعريف الحوكمة المصرفية**

لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه لمفهوم الحوكمة بين الاقتصاديين، والقانونيين، والمحللين الأكاديميين. ويعود ذلك إلى تداخل هذا المفهوم مع العديد من الجوانب التنظيمية، الاقتصادية، المالية، والاجتماعية المتعلقة بالمصارف. (إبراهيم وآخرون، 2024)

ومن أوائل من اهتم بهذا الموضوع هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حيث قدمت أول تعريف لها عام 1999 وعرفت الحوكمة على أنها " ذلك النظام الذي يوضح كيفية إدارة منشآت الأعمال المالية والرقابة عليها". (بوعبيدة، 2018: 248)

تاسعاً: مزايا الحوكمة المصرفية:

تحقق الحوكمة المصرفية العديد من المزايا المرتبطة بالأداء المصرفي، والمحافظة على أمواله وموجوداته، مما يعزز فيها الاستقرار المالي، ومن ثم الاستقرار

الاقتصادي، وبالتالي فإن للحوكمة المصرفية مجموعة من المزايا أهمها ما يلي: (أحمد، 2019: 72)

1. تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف ومن ثم الدول.
2. رفع مستوى الأداء للمصارف ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.
3. جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.
4. الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية، مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها لاتخاذ القرارات.
5. حماية المستثمرين بصورة عامة سواء كانوا من صغار المستثمرين أو من كبار المستثمرين، وسواء كانوا أقلية أو أغلبية، وتعظيم عوائدهم مع مراعاة مصالح المجتمع.
6. ضمان وجود هياكل إدارية يمكنها محاسبة إدارة المصارف أمام مساهميها، مع ضمان وجود مراقبة مستقلة على المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة.
7. تعظيم قيمة أسهم المصرف وتدعيمها للتنافسية في أسواق المال العالمية.
8. تجنب انزلاق المصارف في مشاكل مالية، مما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد، وتجنب حدوث الانهيارات بالأجهزة المصرفية، أو أسواق المال المحلية والعالمية.
9. الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديريهم مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.

عاشرًا: خصائص ⁷حوكمة المصارف:

من خلال المفاهيم المقدمة لحوكمة المصارف يستنتج أن هذه المفاهيم يرتبط بشكل أساسي بسلوكيات الأطراف ذات العلاقة بمنظمة الأعمال وبالتالي هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم وتتمثل هذه الخصائص في النقاط التالية: (أبو عاقلة، 2018: 53-54)

1. الانضباط: إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
2. الشفافية: تقديم صورة حقيقة لكل ما يحدث.
3. الاستقلالية: لا توجد تأثيرات غير لأمة نتيجة ضغوط.
4. المساءلة: إمكان تقييم وتقدير أعمال الإدارة والإدارة التنفيذية.
5. المسؤولية: المسؤولة أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.
6. العدالة: يجب احترام حقوق مختلف المجموعات وأصحاب المصلحة في المنشأة.
7. المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى الشركة كمواطن جديد.

ثاني عشر: مبادئ ⁷حوكمة في القطاع المصرفي:

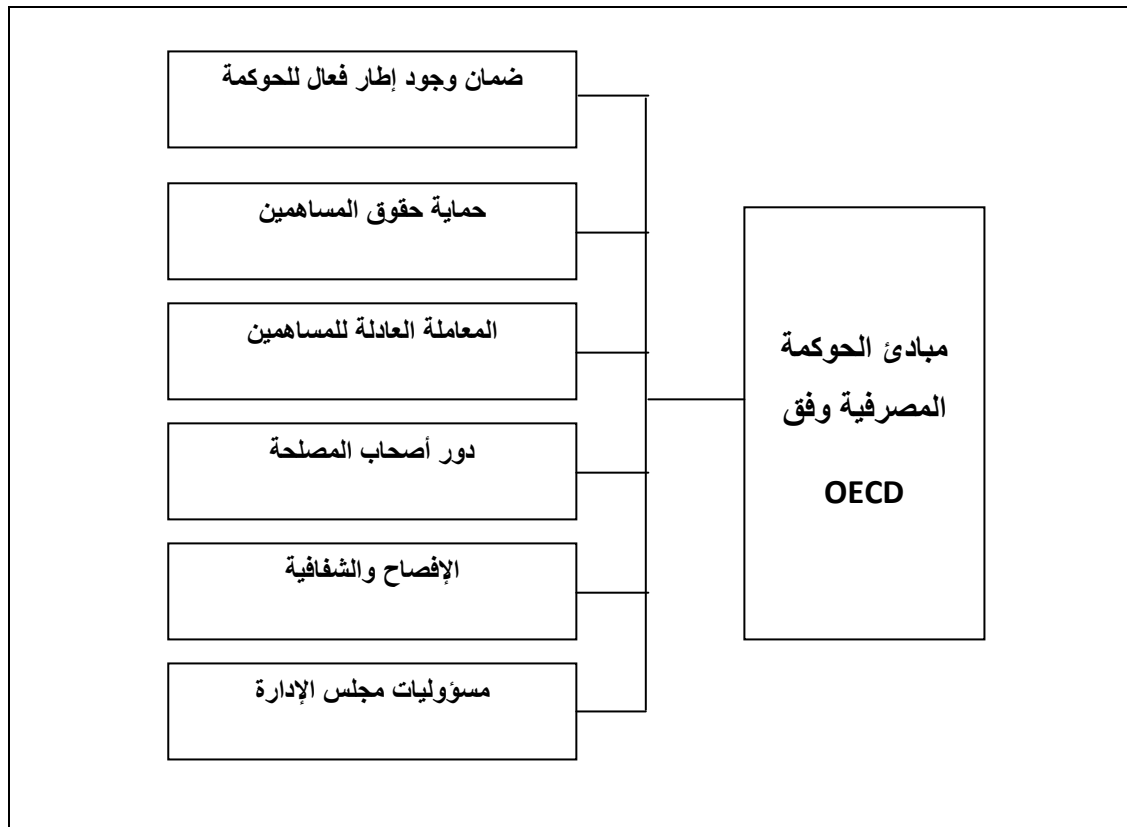
يقصد بمبادئ حوكمة المصارف بأنها عبارة عن "مجموعة الأسس والممارسات التي تطبق صفة خاص على المصارف المملوك لقاعدة عريضة من المستثمرين، وتتضمن الحقوق والواجبات لكافة المتعاملين مع المصرف مثل مجلس الإدارة والمساهمين والدائنين والمصارف، وتظهر من خلال النظم واللوائح الداخلية المطبقة بالمصرف، والتي تحكم اتخاذ أي قرار قد يؤثر على المصلحة العامة للمصرف" (بوخمادة، 2014: 55)

ثاني عشر: المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD):

تناولت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) موضوع الحوكمة من خلال مجموعة من المبادئ التي تعالج العديد من القضايا الإدارية والفنية المتعلقة بأداء المصارف، ومن أهمها: (بوشقرة، 2017)

1. وجود إطار فعال لحوكمة المصارف: يُعتبر هذا الإطار قاعدة لجميع مبادئ الحوكمة الأخرى، حيث يهدف إلى تعزيز الشفافية وكفاءة السوق، وضمان التوافق مع القوانين المعمول بها، كما يحدد المسؤوليات بين الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.
2. حماية حقوق المساهمين: ينص هذا المبدأ على ضرورة حماية المساهمين وتيسير ممارسة حقوقهم الأساسية، التي تشمل: الحق في تأمين وسائل تسجيل الملكية، الحق في نقل أو تحويل ملكية الأسهم، الحق في الحصول على معلومات بشكل دوري وفي الوقت المناسب، الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وحق المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.
3. المعاملة العادلة للمساهمين: يهدف هذا المبدأ إلى ضمان المعاملة المتساوية لجميع المساهمين، بحيث تتاح لهم الفرصة للحصول على تعويض فعال في حالة انتهاك حقوقهم.
4. دور أصحاب المصلحة في حوكمة المصارف: يجب الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة التي يحددها القانون أو تنشأ نتيجة اتفاقات متبادلة. ويجب تشجيع التعاون النشط بين المصارف وأصحاب المصلحة لتعزيز الاستثمارات وخلق الثروة، فضلاً عن توفير فرص العمل وتحقيق الاستدامة على أسس مالية سليمة.
5. الإفصاح والشفافية: يتطلب هذا المبدأ الإفصاح عن جميع أنشطة المصرف في الوقت المناسب، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية، مع ضمان تقديم المعلومات بشكل عادل لجميع المساهمين.

6. مسؤوليات مجلس الإدارة: تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة هيكله وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامهم الأساسية. يجب أن يركز إطار الحوكمة على مسؤولية المجلس في تصميم وتنفيذ نظم رقابة فعالة، مع التأكيد على مسؤولياته أمام المساهمين وأصحاب المصلحة. كما ينبغي أن تتضمن قرارات المجلس تحقيق أفضل مصلحة، بالإضافة إلى وضع الخطط والاستراتيجيات واتخاذ القرارات المناسبة ويمكن تلخيص ما سبق من خلال الشكل (1.1) يوضح مبادئ الحوكمة المصرفية وفق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)



الشكل (1.1) يوضح مبادئ الحوكمة المصرفية وفق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)

المصدر: (ساسي، جبوري، 2021: 35)

ثالث عشر دور الجهاز المصرفي في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية:
- دور المصارف التجارية في تعزيز مبادئ الحوكمة:

تُعتبر المصارف المصدر الأساسي لتلبية الاحتياجات، حيث تلعب دورًا هامًا في تمكين المؤسسات من تحقيق أهدافها الربحية. يمكن توضيح دور المصارف في تعزيز الحوكمة من خلال النقاط التالية: (بومعزة وشاكري، 2013: 88-89)

1. تُعد المصارف رائدة في تبني مبادئ الحوكمة، لكونها مؤسسات مساهمة عامة. ومن هذا المنطلق، تساعد هذه المبادئ في تقليل المخاطر التي قد تواجهها المصارف. ويتطلب تعزيز الممارسات السليمة للحوكمة في القطاع المصرفي اتباع مسارين:

أ. المسار الأول: تقوده سلطة النقد، المسؤولة عن تنظيم ورقابة القطاع المصرفي.
ب. المسار الثاني: تقوده المصارف نفسها، حيث أن غياب الحوكمة قد يؤدي إلى الفوضى والانهيار.

2. يُعتبر تعزيز دور المصارف في تطبيق مبادئ الحوكمة، باعتبارها الممول الرئيسي للمؤسسات، أحد الركائز الأساسية لسلامة سوق الأوراق المالية وقطاع المؤسسات. فوجود نظام مصرفي سليم يضمن توافر الائتمان والسيولة.

- دور المصرف المركزي في تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة:

تلعب المصارف المركزية دورًا أساسيًا في تفعيل وإرساء الحوكمة على مستوى المصارف من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية. يهدف هذا الدور إلى تحقيق الحماية الكافية لأصول المؤسسات المالية والمصرفية وحقوق المودعين، وضمان سلامة مركزها المالي وتعزيز استقرارها المالي

والإداري. كما أن للمصرف المركزي دورًا رئيسيًا في تعزيز وتشجيع الحوكمة المؤسسية في المصارف التجارية للأسباب التالية: (بن خليفة وبن حيدي، 2022)

1. يقع تطبيق الحوكمة المؤسسية الجيدة ضمن المسؤوليات الإشرافية للمصرف المركزي.
2. تختلف المصارف عن غيرها من الشركات المساهمة، حيث إن طبيعة عملها تتضمن مخاطر إضافية، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن حماية أموال الغير (المودعين).
3. نظرًا لتعرض المصارف لهذه المخاطر وتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، فإن وجود الحوكمة المؤسسية يُعد أمرًا مهمًا وضروريًا.
4. يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في المصارف إلى ضمان إدارة المخاطر المرتبطة بأعمال المصرف بشكل سليم، كما أن لديهم مسؤولية قانونية للتأكد من ذلك.
5. توجد أيضًا مخاطر تتعلق بتعيين أعضاء مجلس إدارة يُطلق عليهم "شبه مستقلين"، مما قد يخلق انطباعًا خاطئًا عن الحوكمة المؤسسية.

رابع عشر: الحوكمة في القطاع المصرفي الليبي:

من أجل الارتقاء بالقطاع المصرفي الليبي وتطوير أدائه، وبناء أسس الإدارة السليمة وبيئة رقابية فعّالة، أصدر مصرف ليبيا المركزي دليل الحوكمة رقم (20) في عام 2010 كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي، وفقًا لمبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل. يُعتبر هذا الدليل إرشاديًا ويمثل الحد الأدنى الذي يتعين على المصارف الالتزام به وتنفيذه. ويتضمن الدليل النقاط التالية: (امهلل وفرج، 2019)

- يتحمل مجلس إدارة المصرف المسؤولية النهائية عن إدارة جميع الأنشطة المصرفية وسلامتها المالية.
- يجب على المصرف الحفاظ على حقوق جميع مساهميهِ وتسجيل ملكيتهم وفق الأصول.

- يتعين على مجلس الإدارة تعزيز القيم الأخلاقية التي توجه تصرفات المصرف لضمان تحقيق المصالح العليا له وللمساهمين ومودعيه.
- يلتزم مجلس الإدارة بالرقابة الفعالة والإشراف على المؤسسات التابعة له.
- يجب أن يتم الإفصاح عن العمليات المصرفية بشفافية لجميع الأطراف المرتبطة بالمصرف.
- ينبغي الإفصاح عن السياسات وإجراءات الحوكمة المتبعة، والتي تشمل هيكل الحوكمة وميثاق الأخلاقيات والهيكل التنظيمي للمصرف.
- يجب الإفصاح عن السياسات المعتمدة المتعلقة بالموارد البشرية وآليات تعيين الموظفين وإجراءات تعيينهم.
- يتعين على المصرف إعداد بياناته وتقاريره المالية وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة، ويجب أن تكون متاحة لجميع المتعاملين معه.
- يجب عدم تدخل المساهمين في عمل مجلس الإدارة، مما يتيح له ممارسة مسؤولياته وصلاحياته باستقلالية ومهنية.
- يتوجب على مجلس الإدارة تشكيل اللجان التالية: لجنة الحوكمة، لجنة المراجعة، لجنة إدارة المخاطر، ولجنة التعيينات والمكافآت. تهدف هذه اللجان إلى مساعدة مجلس الإدارة في تعزيز إجراءات الحوكمة وضمان وجود ممارسات كافية للامتثال للمعايير المصرفية.
- تتولى لجنة الحوكمة وضع إطار عام ودليل إجراءات الحوكمة ومتابعة تنفيذه ومراجعته دورياً، والإشراف على عملية الإفصاح عن سياسات وإجراءات الحوكمة، بينما تختص لجنة المراجعة بالرقابة على عدالة البيانات والتقارير الصادرة عن المصرف، وكذلك الإفصاحات والإيضاحات المتممة. كما تقع على عاتقها الإشراف على أعمال الإدارات مثل المراجعة الداخلية ووحدة الامتثال ووحدة المعلومات المالية. وتساعد لجنة إدارة المخاطر مجلس الإدارة في رسم سياسة إدارة المخاطر المتعلقة

بنشاط المصرف، بما في ذلك مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، ومخاطر عدم الامتثال.

خامس عشر: إدارة المخاطر ودورها في إرساء مبادئ الحوكمة في المصارف:

يمكن تسليط الضوء على دور إدارة المخاطر في تعزيز مبادئ الحوكمة في المصارف من خلال العناصر التالية: (أسامة، 2021)

- نظرًا لارتباط ممارسة الأعمال المصرفية بمستوى عالٍ من المخاطر، تسعى المصارف إلى تقليل هذه المخاطر إلى أدنى حد ممكن بشكل منهجي، باستخدام مختلف الأساليب وطرق القياس. لذا، يجب على إدارة المصرف توفير إطار فعال ومناسب للحوكمة لتعزيز قدرتها على مواجهة هذه المخاطر.
- يتضح من ذلك أن المصارف تدرك أهمية وحتمية إدارة المخاطر، مما دفع مجلس الإدارة والإدارة العليا إلى تصميم نظام رقابة فعال يعزز ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة، ويؤدي إلى تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل جيد.
- من الجدير بالذكر أن إنشاء المصارف لجنة مستقلة لإدارة المخاطر، التي تأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر التي قد تتعرض لها (مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية)، يساهم في تطبيق الحوكمة المصرفية، إذ تُعتبر الاستقلالية من خصائص حوكمة المؤسسات.
- من جهة أخرى، فإن اهتمام المساهمين أو حملة الأسهم بإدارة المخاطر التي تواجهها المصارف يدفعهم إلى مطالبة مجلس الإدارة بتحليل وتقييم تلك المخاطر والإفصاح عنها، مما يعزز أيضاً مبادئ الحوكمة من خلال تعزيز دور أصحاب المصالح وتحقيق الشفافية.
- لا تترك المبادئ القانونية في القوانين واللوائح المصرفية مجالاً للشك في أن مجلس الإدارة يجب أن يُعتبر طرفاً رئيسياً في عملية إدارة المخاطر. بعد الأزمات التي شهدتها العديد من المصارف، طالب المساهمون والأطراف المعنية بضرورة تحمل مجلس الإدارة لمسؤولياته.

لذا، يمكن القول إن العلاقة القوية وتضافر الجهود بين مختلف الأطراف الفاعلة في المصرف يسهم بشكل كبير في ترسيخ مبادئ الحوكمة الجيدة والسليمة. وعليه، فإن إدارة المخاطر تُعد ركيزة أساسية من ركائز الحوكمة، حيث تلعب دوراً حيوياً في تعزيز النموذج الجيد للحوكمة في المصارف.

الدراسة الميدانية

تختص هذه الدراسة بتحليل البيانات التي تم تجميعها من مجتمع الدراسة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS_28)، كما تم التحقق من صحة الفرضيات التي وضعت

1- مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية العامة في مدينة بنغازي، وبلغ عددها (4) مصارف، وهي (مصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة، مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري)، أما عينة الدراسة تتكون من مدير الفرع، نائب الفرع، مدير إدارة المخاطر، نائب إدارة المخاطر، مساعد إدارة المخاطر، وموظفي إدارة المخاطر.

2- وسيلة جمع البيانات: للحصول على البيانات اللازمة لإجراء هذه الدراسة، استخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات.

3- أسلوب تحليل البيانات: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من العاملين ومتخذي القرار في عدد من المصارف التجارية الليبية بمدينة بنغازي. كما تم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارات ANOVA واختبارات الدلالة الإحصائية.

4- ثبات وصدق أداة الدراسة: تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) على عينة استطلاعية مكونة من (20) مفردة، حيث تراوحت قيم الثبات لأبعاد الدراسة بين (0.840-0.893)، بينما بلغ معامل الثبات الكلي (0.924)، مما يدل على تمتع الأداة بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

كما تم التحقق من صدق الأداة باستخدام الصدق الإحصائي (الجذر التربيعي لمعامل الثبات)، حيث تراوحت قيم الصدق بين (0.916–0.944)، وبلغ معامل الصدق الكلي (0.961)، الأمر الذي يؤكد تمتع الاستبانة بدرجة مرتفعة من الصدق والثبات وصلاحياتها لتحقيق أهداف الدراسة.

5- عرض ومناقشة نتائج الدراسة

أولاً: المتغيرات الشخصية لعينة الدراسة:

تم تحليل البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة كما وردت في أداة الدراسة:

– توزيع عينة الدراسة ²سبب متغير المؤهل العلمي:

لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، كما هو موضح بجدول رقم (1):

جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة ²سبب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	ثانوي أو ما يعادلها	3	3.6%
	جامعي	62	74.7%
	ماجستير	13	15.7%
	دكتوراه	5	6.0%
	المجموع	83	100%

تكونت عينة الدراسة من (83) مفردة من العاملين بالمصارف التجارية الليبية محل الدراسة. وأظهرت النتائج أن غالبية أفراد العينة يحملون مؤهلاً جامعياً بنسبة (74.7%)، يليهم الحاصلون على درجة الماجستير بنسبة (15.7%)، ثم الدكتوراه بنسبة (6.0%)، في حين بلغت نسبة الحاصلين على الثانوية أو ما يعادلها (3.6%).

– توزيع عينة الدراسة ²سبب متغير التخصص:

تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص، كما هو موضح بجدول رقم (2):

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة ²سب متغير التخصص

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
التخصص	تمويل ومصارف	14	%16.9
	محاسبة	45	%54.2
	اقتصاد	8	%9.6
	إدارة أعمال	10	%12.0
	اخرى	6	%7.2
	المجموع	83	%99.9

وفيما يتعلق بالتخصص العلمي، شكل تخصص المحاسبة النسبة الأكبر من أفراد العينة بنسبة (54.2%)، تلاه تخصص التمويل والمصارف بنسبة (16.9%)، ثم إدارة الأعمال بنسبة (12.0%)، والاقتصاد بنسبة (9.6%)، بينما بلغت نسبة التخصصات الأخرى (7.2%) توزيع عينة الدراسة ²سب متغير عدد الخبرة:

تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير مدة الخدمة، كما هو موضح بجدول رقم (3):

جدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة ²سب متغير سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	3	%3.6
	من 5 إلى أقل من 10 سنة	10	%12.0
	من 10 سنة إلى أقل من 15 سنة	15	%18.1
	15 سنة فأكثر	55	%66.3

	المجموع	83	%100
--	---------	----	------

أما من حيث سنوات الخبرة، فقد تبين أن غالبية أفراد العينة يمتلكون خبرة طويلة، حيث بلغت نسبة من لديهم خبرة (15 سنة فأكثر) (66.3%)، تلاهم أصحاب الخبرة من (10 إلى أقل من 15 سنة) بنسبة (18.1%)، ثم من (5 إلى أقل من 10 سنوات) بنسبة (12.0%)، في حين بلغت نسبة من تقل خبرتهم عن (5 سنوات) (3.6%).

توزيع عينة الدراسة ²سب متغير المركز الوظيفي:

تم إجراء تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة، كما هو موضح بجدول رقم (4):

جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة ²سب متغير المركز الوظيفي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المركز الوظيفي	مدير فرع	27	%32.5
	نائب فرع	28	%33.7
	مدير إدارة المخاطر	4	%4.9
	نائب إدارة المخاطر	3	%3.6
	مساعد إدارة المخاطر	2	%2.4
	موظف إدارة المخاطر	19	%22.9
	المجموع	83	%100

وبالنسبة للمراكز الوظيفية، فقد توزعت العينة بين نواب مديري الفروع بنسبة (33.7%)، ومديري الفروع بنسبة (32.5%)، وموظفي إدارات المخاطر بنسبة (22.9%)، بينما توزعت النسبة المتبقية على مديري إدارات المخاطر ونوابهم ومساعدتهم

توزيع عينة الدراسة ²سب متغير المصارف:

تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير المصارف، كما هو موضح بالجدول رقم (5):

الجدول (5) توزيع عينة الدراسة ²سب متغير المصارف

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المصارف	الوحدة	20	24.1
	الجمهورية	28	33.7
	الصحاري	19	22.9
	التجاري الوطني	16	19.3
	المجموع	83	%100

وبالنسبة للمراكز الوظيفية، فقد توزعت العينة بين نواب مديري الفروع بنسبة (33.7%)، ومديري الفروع بنسبة (32.5%)، وموظفي إدارات المخاطر بنسبة (22.9%)، بينما توزعت النسبة المتبقية على مديري إدارات المخاطر ونوابهم ومساعدتهم

ثانياً: تحليل البيانات المتعلقة بالسؤال: ما دور إدارة المخاطر المصرفية في تعزيز مبادئ الحوكمة بأبعادها المختلفة بالمصارف التجارية محل الدراسة؟
للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لل فقرات والأبعاد المكونة لهذا المحور، وذلك على النحو التالي:
جدول رقم (6) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لأبعاد م²لور تعزيز مبادئ الحوكمة

م.	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	دور إدارة المخاطر المصرفية في	3.91	0.577	%78.2	3

م.	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
	تعزيز مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة				
2	دور إدارة المخاطر المصرفية في تعزيز مبدأ حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين	3.94	0.608	78.8%	2
3	دور إدارة المخاطر المصرفية في تعزيز مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المتعاملين	3.83	0.618	76.6%	6
4	دور إدارة المخاطر المصرفية في تعزيز مبدأ دور أصحاب المصالح	3.86	0.695	77.2%	4
5	دور إدارة المخاطر المصرفية في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية	3.96	0.868	79.2%	1
6	دور إدارة المخاطر المصرفية في تعزيز مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	3.84	0.680	76.8%	5
	المستوى العام إدارة المخاطر المصرفية في تعزيز مبادئ الحوكمة	3.89	0.534	77.8%	-

أظهرت النتائج أن المستوى العام لدور إدارة المخاطر في تعزيز مبادئ الحوكمة جاء مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.89) والوزن النسبي (77.8%)
كما بينت النتائج وجود دور مرتفع لإدارة المخاطر في جميع أبعاد الحوكمة محل الدراسة. وقد جاء بُعد الإفصاح والشفافية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.96)

ووزن نسبي (79.2%)، يليه بُعد حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين بمتوسط (3.94) ووزن نسبي (78.8%)، ثم بُعد وجود إطار فعال للحوكمة بمتوسط (3.91) ووزن نسبي (78.2%).

وجاء بُعد دور أصحاب المصالح في المرتبة الرابعة بمتوسط (3.86) ووزن نسبي (77.2%)، تلاه بُعد مسؤوليات مجلس الإدارة بمتوسط (3.84) ووزن نسبي (76.8%)، في حين احتل بُعد المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المتعاملين المرتبة الأخيرة رغم بقائه ضمن المستوى المرتفع، بمتوسط (3.83) ووزن نسبي (76.6%).

ثانياً: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية المنبثقة منها.

والتي تنص على أنه "لا يوجد لدى إدارة المخاطر المصرفية دور في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية بالمصارف العامة العاملة في مدينة بنغازي عند مستوى ($0.05 \leq \alpha$)".

جدول رقم (7)

اختبار (T-test) لعينة واحدة لدور إدارة المخاطر المصرفية في تعزيز مبادئ الحوكمة.

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
الفرضية الرئيسية الأولى	83	3.89	0.534	3	82	15.187	0.000

أظهرت نتائج اختبار (T-test) لعينة واحدة وجود دور ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المصرفية في تعزيز مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية العامة العاملة بمدينة بنغازي، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.89) وقيمة ($t=15.187$) عند مستوى

دلالة ($p < 0.05$) كما أثبتت النتائج وجود دور معنوي لإدارة المخاطر في تعزيز جميع أبعاد الحوكمة المدروسة، وهي: وجود إطار فعال للحوكمة، وحماية حقوق المتعاملين والمستثمرين، والمعاملة العادلة والمتساوية، ودور أصحاب المصالح، والإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة

ثالثاً: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات الفرعية المنبثقة منها.

تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تجاه دور إدارة المخاطر المصرفية في تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية تعزى لخصائص الديموغرافية والوظيفية: (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي، المصرف) لدى العاملين بالمصارف العامة العاملة في مدينة بنغازي عند مستوى ($0.05 \leq p$)".

أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى إلى المؤهل العلمي أو التخصص العلمي أو سنوات الخبرة أو المركز الوظيفي، في حين وجدت فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المصرف ($p = 0.036$)، حيث سجل مصرف الصحاري أعلى متوسط لاستجابات الباحثين مقارنة بالمصارف الأخرى. وتشير هذه النتائج إلى الأهمية المحورية لإدارة المخاطر المصرفية في تعزيز ممارسات الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية.

نتائج والتوصيات:

أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع مستوى إسهام إدارة المخاطر المصرفية في تعزيز مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية العامة العاملة بمدينة بنغازي. وقد جاء بُعد الإفصاح والشفافية في المرتبة الأولى من حيث مستوى التعزيز، يليه بُعد حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين، ثم بُعد وجود إطار فعال للحوكمة، في حين جاء بُعد دور أصحاب المصالح في المرتبة الرابعة، وبُعد مسؤوليات مجلس الإدارة في المرتبة الخامسة، بينما حلَّ بُعد المعاملة العادلة بين جميع المتعاملين في المرتبة الأخيرة.

كما أكدت النتائج وجود دور إيجابي لإدارة المخاطر المصرفية في تعزيز جميع مبادئ الحوكمة المصرفية محل الدراسة، والمتمثلة في: وجود إطار فعال للحوكمة، وحماية الحقوق المصرفية، والمعاملة العادلة، ودور أصحاب المصالح، والإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة.

وفيما يتعلق بالمتغيرات الديموغرافية والوظيفية، بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول دور إدارة المخاطر المصرفية في تعزيز مبادئ الحوكمة تعزى إلى المؤهل العلمي ومدة الخدمة والمركز الوظيفي، بينما وُجدت فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى المصرف الذي يعمل به المشارك.

التوصيات:

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يقترح الباحثان مجموعة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

1. تعزيز الوعي بمبادئ الحوكمة المصرفية ودور إدارة المخاطر من خلال البرامج التوعوية والتدريب المستمر للعاملين بالمصارف.
2. توفير الموارد المالية والتكنولوجية وتطوير الأنظمة المعلوماتية الداعمة لإدارة المخاطر بما يساهم في تحسين كفاءة الأداء وتعزيز الحوكمة.
3. اعتماد آليات دورية للتقييم الذاتي والإفصاح والشفافية لقياس مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة وتكاملها مع إدارة المخاطر.
4. تفعيل دور لجان الحوكمة والرقابة الداخلية وتطبيق أنظمة الإنذار المبكر للمخاطر لضمان سرعة الاستجابة وتعزيز الرقابة الفعالة.
5. تعزيز التعاون بين المصارف والجهات الرقابية والمصرف المركزي، وتشجيع الدراسات المستقبلية التي تتناول أثر إدارة المخاطر والحوكمة المصرفية على الأداء المؤسسي والوظيفي.

المراجع

1. أبو عاقلة، هيام عمر محمد عثمان (2018). الحوكمة المصرفية في ظل الرقابة المالية ودورها في الحد من المخاطر المصرفية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.
2. إبراهيم، الهادي آدم محمد؛ خالد، حسن عوض حسن؛ كوكو، علي الشايب إبراهيم (2024). الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تفعيل الحوكمة المصرفية. المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR) ، 2-51: (4): 67.
3. أحمد، محمد المهدي الأمير (2019). آليات الحوكمة المصرفية ودورها في جذب الاستثمار: دراسة ميدانية على عينة من المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، (1): 465-482.
4. الأمين، حمزة عبد الله علي (2020). تحديد وقياس المخاطر المصرفية وعلاقتها بربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي.
5. أمهل، عبدالله محمد؛ فرج، محمد أبوخزام (2019). الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية. مجلة جامعة سرت العلمية، 9(2): 134-135.
6. أسامة، فلال (2021). دور الحوكمة البنكية في إدارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية: دراسة حالة بنك الخليج. رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، الجزائر.

7. اسميو، إسماعيل المهدي؛ الفضلي، خالد زيدان (2019). دور دليل الحوكمة في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي. /المؤتمر العلمي الدولي الثالث، الخمس، ليبيا. ص ص 657-691.
8. بن خليفة، إبراهيم؛ ميموني، بن حيدي (2022). واقع تطبيق متطلبات حوكمة البنوك في الجزائر: دراسة استقصائية لعينة من الأكاديميين والإطارات ومسيري البنوك بأدرار. رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم التجارية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
9. بوعبيدة، شريفة (2018). دعائم الحوكمة وفعاليتها في تحسين الأداء المصرفي. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 2(3): 246-259.
10. بومعزة، عفاف؛ شاكري، فاطمة الزهراء (2013). دور الحوكمة في استقرار النظام المصرفي الجزائري: دراسة ميدانية بينك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوشقوف. رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قلّة، الجزائر.
11. بوشقرة، سلمى (2017). أثر مبادئ الحوكمة على إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية: دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي (BNA-BADR-CPA-BEA). رسالة ماجستير منشورة، قسم مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
12. بوخمادة، وليد علي (2014). المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ حوكمة المصارف: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف في ليبيا. رسالة ماجستير منشورة، قسم المحاسبة، الجامعة الألمانية للعلوم والتكنولوجيا، كولونيا، ألمانيا.

13. بشري، ممي (2020). أساليب وسياسات إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة. رسالة ماجستير منشورة، قسم علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
14. حليلة، كندة؛ لحسن، لونساني (2021). إدارة مخاطر العمليات البنكية وفق مقررات بازل: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية. BADR. رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
15. زناقي، بشير؛ غربي، صباح؛ معاريف، محمد (2020). إدارة المخاطر المصرفية: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة التنوع الاقتصادي، (2): 14-33.
16. ساسي، نور الدين؛ جبوري، محمد (2021). واقع تطبيق مبادئ الحوكمة. مجلة إضافات اقتصادية، (2): 26-42.
17. السيسي، صلاح الدين حسن (2011). الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال: تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
18. الشكري، عائشة سالم؛ الجلاي، سعد عبد السلام (2021). دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية. مجلة جامعة بنغازي العلمية، (2): 94-110.
19. عبد المنعم، عاطف؛ الكاشف، محمد محمود؛ كاسب، سيد (2008). تقييم وإدارة المخاطر. مصر: دار الكتاب المصرية.
20. القنطري، ناصر أحمد (2025). مدى مساهمة إدارة المخاطر المصرفية الليبية في تحسين الأداء المصرفي. مجلة الدراسات الاقتصادية، (1): 247-262.

21. الفرجاني، إبراهيم مسعود؛ التاورغي، مسعود محمد (2021). واقع إدارة المخاطر في المصارف التجارية وفق اتفاقية بازل 3. مجلة البحوث المالية والاقتصادية، (6): 116-131.
22. قطران، زهيرة (2016). دور إدارة المخاطر في تفعيل الحوكمة البنكية في ظل متطلبات بأزل 03 – دراسة تطبيقية على بعض وكالات البنوك التجارية بأم البواقي. رسالة ماجستير منشورة، قسم مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
23. بركاني، رحيمة (2020). دور إدارة المخاطر في تطبيق الحوكمة البنكية – الإشارة لبعض وكالات البنوك التجارية بأم البواقي. رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- 24- زناقي، بشير؛ غربي، صباح؛ معاريف، محمد (2020). إدارة المخاطر المصرفية: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة التنوع الاقتصادي، العدد (2): 14-33.